استراتيجية الترجمة و التنظير اللساني
في ضوء النتائج العلمية للتنظير اللساني الحديث

الطيب دبه
جامعة الأغواط

نحـــاول ، فـــي هـــذا العمـــل المتواضع ، أن نقدم صورةً واضحةً عن بعض إشـــكاليات الترجمة وعن جانبٍ من جوانب استراتيجيتها في ضوء النتائج العلمية للدرس اللساني الحديث . و ذلك في سياق الاستعراض والتحليل لمختلف المفاهيم اللســـانية التـــي تعرضـــت لمناقشة ظاهرة الاختلاف بين اللغات البشرية بوصفها الموضـــوع الجوهري في علم اللسان الحديث من جهة ، و المحور المركزي في المسائل النظرية والتطبيقية للترجمة من جهة أخرى . و في ظل هذه المناقشة يتجه مســـعانا إلى معرفة المدى الذي يمكن أن يصل إليه الاختلاف بين اللغات ، و إلى معرفة إمكانية التقارب فيما بينها ، و أثرِ ذلك على الترجمة من خلال التساؤل عن حـــدود المجـــال الذي تكون فيه عمليةً ممكنةً .كما يتجه مسعانا إلى معرفة حدود العلاقـــة بيـــن الترجمة و اللسانيات ضمن ما يمكن أن يسمح بتقديم تصورٍ علمي واضـــح المعـــالم والأبعاد عن عملية الترجمة و عما يواجهه أهلها من صعوبات ومشكلات .

هل الترجمة فن أم علم ؟ هذا سؤال هام نعتقد أن من الضرورة المنهجية ابتداء بحثـــنا بمحاولـــة الإجابـــة عـــنه، و قد ورد مضمونه في ثنايا عددٍ غير قليلٍ من

الكتابات المهتمة بقضايا الترجمة ؛ يَرى فريق من أصحاب هذه الكتابات ، هو فريق اللسانيين ، أن " الترجمة هي ، قبل كل شيء ، عملية تقنية و ليست فنا "[1]، وعلى حد تعبير أونريكو أركاييني E.Arcaini إن على المترجمين أن يتفحصوا المظهر التقني للغة وأن يتركوا فضل التزيُّن بلقب الفنان لمن أرادوا أن يميزوا أنفسهم عن الآخرين[2] . و من قبل أركاييني سلك بعض اللسانيين نفس الموقف يأتي في مقدمتهم أ.ف.فيدوروف A.V Fedorov الذي "عزل عملية الترجمة لكي يدرسها دراسة علمية (و يمهد لعلم خاص بالترجمة) ، فقرر أولا أنها عملية ألسنية [...] و اعتبر أن كل نظرية في الترجمة ينبغي أن تلحق بجملة العلوم الألسنية "[3] ، وفيناي Vinay و دربنليت Darbenlet اللذان يعتبران " أن الترجمة علم صحيح له تقنياته ومسائله الخاصة الجديرة بأن تدرس في ضوء تقنيات التحليل المعتمد حاليا (في الألسنية) "[4] .

و يرى فريق آخر ، و هو فريق المترجمين ، أن الحديث عن استراتيجية للترجمة ، في ضوء النتائج العلمية للدرس اللساني الحديث ، ضرب من التكلف وشكل من أشكال المزايدة ، استنادا إلى اعتقادهم أن " الترجمة فن يعتمد أساسا على التمكن من لغتين ووجود ملكات أدبية لدى المترجم ، أما القول بأن الترجمة علم من العلوم فليس سوى "حذلقة " و قد يصل الأمر إلى استخدام كلمة "هراء " أو " كلام فارغ " "[5].

يقف في مقدمة هؤلاء المترجمين " إدمون كاري الذي تستحق حججه النظر لأنه يمثل خبرة مترجمٍ من أرفع مستوى "[6] . " يرى كاري أن نظرية فيدوروف وفيناي لا تصمد أمام تجربة الوقائع " [7] مركزا على ما سماه الترجمة الأدبية – مثل ترجمة الشعر ، و الترجمة المسرحية ، و ترجمة السينما التي يختلط فيها

المكون اللغوي بغير اللغوي – لبيان عدم الجدوى في إلحاق الترجمة باللسانيات . يقول في هذا الموضوع : " ليست الترجمة الأدبية عملية لغوية بل عملية أدبية " [8]. و في ظل هذا الاعتقاد يرى أنصار هذا الفريق أن علمنة الترجمة ستظل محاولات بـــتراء لا تســـتند علـــى أسس منطقية أو عقلية [9] ما دامت – في نظرهم – هي " الحـــرفة التـــي لا تتأتى إلا بالدربة والمران و الممارسة استنادا إلى موهبة [...] ومعنى ذلك أنه لا يمكن لأستاذ في اللغة و في الأدب أو في كليهما ، أيا كان حظه من العلم بالانجليزية أو العربية (بل أياً كان حظه من العلم بنظريات اللغة) أن يُخرج لنا نصا مقبولا مترجما عن إحدى اللغتين دون ممارسة طويلة للترجمة" [10].

بينما يرى فريق ثالث أن الترجمة فن وعلم في وقت واحد ؛ فهي فن من حيث إنها إبداع ، ذلك " أن قدرات المترجم الأدبية و إمكاناته الفنية تلعب دورا كبيرا في عملـــية النقل من لغة إلى أخرى"[11] ، و هي علم من حيث إنها تقوم على نظريات للـــترجمة " كانـــت نتيجة حتمية لتبلور مجموعة من الأفكار و المبادئ و المناهج النابعة من الممارسة التطبيقية للترجمة على امتداد العصور التاريخية المختلفة ."[12] و يـــرى جورج مونان معلقا على نقد كاري لفيدوروف و فيناي و مؤكدا على هذا الموقف التوفيقي بين الفنية و العلمية في الترجمة أن آراء إدمون كاري " لا تنكر نظرية فيدوروف و فيناي بقدر ما تحدها و تكملها بحق " [13].

يقـــول جـــورج مونـــان : " تتضمن الترجمة (لا سيما في مجالات المسرح والســـينما والأداء التمثيلـــي) بالتأكـــيد وجوها غير لغوية و خارجة صراحة عن الألســـنية ، لكنّ كل عملية ترجمة تستوجب في الأساس – فيدوروف على حق – سلسلة من التحليلات و العمليات المرتبطة ارتباطا خاصا بالألسنية ، و التي يمكن لعلـــم اللغة أن يوضحها أكثر من أي مذهب تجريبي حرفي و أفضل منه ، إذا ما

طُبق بشكل صحيح . و يمكننا القول ، إذا أردنا ، إن الترجمة فن كالطب ، ولكنها فن مبني على علم "[14].

و الحقيقة أن فعل الترجمة لا يخلو من أن يكون ممارسة إبداعية تقوم على مهارات عقلية و إدراكية خاصة، و ملكات لغوية تمتلك مفاتيح البيان ، و تحوز أسراره، وتتذوق أساليبه بطريقة فنية متميزة . و لعلنا لا نبالغ إن قلنا إن مترجما ذا خبرة و تمرس أو مترجما ذا مهارة فنية و ملكة لغوية عالية قد لا يحتاج إلى أن يتعلم مبادئ الترجمة من خلال نظرياتها في اللسانيات أو في علم النفس أو في غيرهما من العلوم ، غير أنه ليس بمقدور كل من تصدى للترجمة أن يكون بمثل هذه المواهب والمواصفات الفنية؛ و من هنا نتساءل : ما العمل إذا لم تكن هذه المهارة والملكة في يد غير العدد القليل من المترجمين الفنانين المتمرسين في زمن نحن فيه أحوج ما نكون إلى الترجمة والمترجمين خاصة و أن مستوى تقدم العلوم، في البلدان النامية و المتقدمة على السواء ، أصبح يقاس بحجم ما يُترجم إلى لغاتها ؟.

و دفعا للموضوع إلى المزيد من التحليل و المناقشة نتساءل من جانب آخر : هل الترجمة عملية ممكنة ؟ وإن كانت كذلك فإلى أي مدى يمكنها أن تحقق هذا الإمكان ؟ ، و ما هي الاستراتيجية التي يمكنها الاستفادة من النتائج العلمية للسانيات لتحقيق هذا الإمكان ؟. للإجابة عن هذه الأسئلة لا بد من فتح المجال لبحث إشكاليات الترجمة و تحديد وضعياتها الممكنة في ضوء النتائج العلمية للسانيات الحديثة . وقد بدا لنا أن أنسب موضوع يمكنه أن يفيدنا في دراسة هذه الإشكالية و في متابعة تداعياتها على المستويين النظري و التطبيقي هو تسليط الضوء على ظاهرة الاختلاف بين اللغات الإنسانية باعتبارها أفضل مجال يمكنه

أن يمنح للترجمة الشرعية العلمية لأن تكون موضوعا في اللسانيات ، و أن يسمح بمناقشة مشكلاتها وبالتعرف على الأبعاد الحقيقية لاستراتيجياتها الراهنة والمستقبلية .

تعد الترجمة من أخصب المعارف الإنسانية وأكثرها فاعلية وحيوية ؛ ففيها تتقاطع مختلف العلوم والمعارف، وعبرها تتواصل الأمم و الشعوب و تتناقل مختلف الثقافات و الفنون و الحضارات . و هي ، في الوقت ذاته ، من أحوج المعارف الإنسانية إلى الضبط و التدقيق و التحرج ، ذلك أن كل أمة تعرض ما بيدها من علم وفن ثقافة – سواء أ كان ذلك مما تملكه من إنتاجاتها الأصيلة أو مما حفظته و تحمّلت من أعباء نقله عن أمة أخرى – بلسانها الخاص ، و ليس في ترجمة ما تعرضه من لسانها إلى لسان آخر مجرد الانتقال من لسان إلى آخر عن طريق استبدال كلمات بكلمات بل هو انتقال من منطق بياني إلى منطق بياني آخر، و من طريقة متميزة في النظر والتفكير إلى أخرى ، ومن عقل إلى عقل ، و من ثقافة إلى ثقافة .

و في ظل هذه الملاحظة لأبعاد الانتقال من لغة إلى أخرى انبرى الكثير ممن يهتمون بالترجمة إلى الاهتمام بظاهرة الاختلاف بين اللغات و إلى جعلها موضوعا جوهريا ينبغي مراعاته و دراسة أبعاده و مستوياته و تحديد استراتيجية للترجمة على ضوئه . ذلك أن " الترجمة تعني رسالتين متطابقتين داخل وضعين مختلفين deux codes "[15] ، و إن عملية المطابقة في الاختلاف لهي المسألة المحورية للغة و الموضوع الرئيس للسانيات [16]، بناءً على اعتقاد اللسانيين المحدثين أن "وصف لغة ما معناه تحديد ما الذي تختلف فيه عن بقية اللغات "[17]. يقول ل.يالمسليف : " تُعدُّ كل لغة حدودها داخل كتلة الفكر التي لا شكل لها مانحةً

قيما لعناصر مختلفة في انتظام مختلف ، و تضع مركز ثقلها بشكل مختلف ، وتمنح مراكز الثقل الأخرى بروزا مختلفا " [18].

إن التصدي للترجمة ، في ظل هذا الاعتبار اللساني الواضح ، ليحتاج إلى جهد كبير من النظر و التمحيص و التدقيق سواء أكان ذلك على مستوى الممارسة الفنية الإبداعية للترجمة أم على مستوى استثمار النتائج العلمية للدراسات اللسانية المعاصرة التي يبدو أنها لم تحتفل – في بداية مشوارها على الأقل – بالترجمة ؛ فلدى كبار اللسانيين أمثال : "فرديناند دو سوسور ، و يسبرسن، و سابير ، وبلومفيلد يصعب اكتشاف أكثر من أربع أو خمس إشارات عابرة ترد فيها الترجمة عرضا ، دعما لرأي لا علاقة لها به ، دون أن تُقصد لذاتها مرة واحدة تقريبا. ويكاد مجموع هذه الإشارات لا يملأ صفحة واحدة "[19]. و من أجل أن نقدم صورة واضحة عن أبعاد الاستراتيجية التي يمكن أن تتحلى بها الترجمة في ضوء اللسانيات سنوجه اهتمامنا إلى مناقشة إشكالية الاختلاف بين اللغات من خلال ما يمكن أن تثيره من تصورات لسانية مختلفة ، و من خلال ما يمكن أن تنبّه إليه من عقبات تقف في وجه الترجمة من جهة ، و في وجه الاعتماد على الدرس اللساني الحديث من جهة أخرى . و غرضنا من اختيار هذه الوجهة هو الكشف عن الأبعاد الحقيقية لمشكلة الترجمة في ضوء ما تستدعيه العلاقة الضرورية بين الترجمة واللسانيات ، تلك العلاقة التي تسمح لنا بمنح الدراسة اعتبارا تقنيا جادا يتعامل مع الترجمة من حيث هي ممارسة لغوية قبل كل شيء ، وتسمح لنا بالرد على من يعتقد أن الترجمة عملية فنية خالصة ، و بمناقشة سخسون المقولة التي ترى " أن الترجمة يجب أن تكون مستحيلة" [20].

و بدايـــةً يمكنـــنا القول إن الاختلاف القائم بين اللغات يرجع – استنادا إلى ما تقدمه النتائج العلمية للتنظير اللساني الحديث – إلى تصورات ثلاثة :

1 – التصـــور الأول : يعدُّ هذا التصور أبسط أنواع الاختلاف بين اللغات ، ويـــتجلى فـــيه الاختلاف على مستوى المبدأ الذي سماه أ .مارتيني بمبدأ التوسيم etiquetage حيـــث يُنظر إلى اللغة من حيث هي" قائمة من الكلمات ، أي قائمة من الإنتاجات الصوتية (أو الخطية) ، كل واحدة منها تتصل بشيء ما " [21] . في ضوء هذا التصور " ترجع الاختلافات بين اللغات إلى اختلافات في التعيين : في مقابل كلمة cheval يقول الانجليزي horse، و يقول الألماني Pferd " [22] ويقول العربي حصان . غير أن هذا المبدأ لا يستمر تحقيقه في كل الوحدات من كل لغة. و يـــرجع ذلك إلى أن بعض التجارب تكون تسميتها محصورة في لغة ما – نظرا لارتباطها الاتنولوجي بالخصوصيات الفكرية و الثقافية و الدينية لأهلها – فلا ينشأ لهـــا مقـــابل فـــي بقية اللغات : نذكر من ذلك كلمات مثل : السحور ، و الحج ، والهـــودج ، و الوأد ، و غيرها مما يتصل بالعرف الاجتماعي أو الديني في اللغة العربـــية . و من أمثال هذه الكلمات في الفرنسية نذكر ما يلي : endimancher (أي مـــا يقـــوم به المسيحي حينما يحضر ثيابه استعدادا للذهاب إلى الكنيسة في صـــباح يـــوم الأحـــد) ، و bestiaire (التي تعني مصارع حيوانات شرسة في العصر الروماني) ، و beigne (التي تعني فطيرة محشوة بالفاكهة أو بالخضر أو بشيء آخر) وغيرها من الكلمات التي لا نجد لها أصلا مرجعيا إلا في اللغات الأوروبية .

و ممـــا يؤخـــذ على هذا التصور أنه ،بتحديده للغة على أنها مجرد أسماء في مقـــابل مسميات ، يعدُّ نظرا سطحيا بسيطا بعيدا عن الوصف العلمي لحقيقة اللغة

بـــل إن مارتيني يعتبره" غايةً في السذاجة غير أنه واسع الانتشار" [23]. و من قبل أطلـــق علـــيه دي سوســـير الحكـــم نفسه معتبرا إياه تصورا بسيطا و بعيدا عن الحقـــيقة [24]. وقـــد استُبعد هذا التصور تماما من عملية النقل بين اللغات و اعتبره بعـــض الدارسين شكلا من أشكال "المثالية الساذجة" للترجمة الحرفية [25]، لأن " ما يحـــدث ، غالبا، في النقل من لغةٍ إلى أخرى هو استبدال رسائل في إحدى اللغتين برسائل أخرى كاملة في اللغة الأخرى وليس بوحدات منعزلة"[26].

2 – التصـــور الثانـــي : يستمد هذا التصور خلفيته من مضمون الحكم الذي أطلقـــه مارتيني على التصور السابق مشيرا إليه بأنه غاية في السذاجة ، و يتبين وجـــه الســـذاجة فـــيه من حيث إنه – لسطحيته و محدوديته – لا يمكنه الوصف العلمي لحقيقة اللغة في أبعادها التواصلية والاجتماعية مثلما إنه لا يمكنه أن يمنح حلـــولا لمشـــكلات الـــترجمة التي يراد منها أن تسعى إلى ما هو أكبر من مجرد البحـــث في اللغة المنقول إليها عن الكلمات المطابقة للكلمات الموجودة في النص المـــترجم ؛ فاللغات لا تختلف في كونها عبارة عن قوائم من الأسماء المختلفة في مقـــابل المســـمى الواحـــد فحسب بل هي ، إلى جانب ذلك ، أنظمة من العلاقات والقوانين البيانية المعقدة .

يعتقد كثير من اللسانيين البنويين أن اختلاف اللغات في طريقة تحليلها للتجربة يحـــدث وفـــق الـــنظام الترميزي الخاص بكل منها و يتعلق ذلك، أساسا ، بالواقع اللغـــوي réalite linguistique ، الـــذي تُستمد معطياته من قيم الوحدات ضمن علاقاتها وقوانينها الداخلية . و يمكن ملاحظة هذا النوع من الاختلاف بين اللغات عبر مستويات عدة لكننا سنكتفي منها ، في هذا البحث ، بما للصل وظيفته بالدلالة

اتصالا مباشرا ما دمنا نتحدث عن موضوع الترجمة . ومما يتصل بالدلالة اتصالا مباشرا مستويان : مستوى الوحدات الدالة ، و مستوى الأبنية و التراكيب .

أولا – مستوى الوحدات الدالة : يكون الاختلاف ، عبر مستوى الوحدات الدالة، في طرق تحديد قيمها[27] التقابلية من خلال العلاقات الاستبدالية و العلاقات التركيبية . و استنادا إلى تصور دي سوسير لخصائص النظام اللساني و لطريقة عمله فإن مظاهر الاختلاف والتميز في لغة ما لا ترجع إلى دوالها ومدلولاتها معزولا بعضها عن البعض و إنما ترجع إلى شبكة متميزة من العلاقات التقابلية والتباينية التي بها تتحدد قيم[28] الوحدات وتُفهم دلالاتها [29]. يقول دي سوسير : " الكلمة ، من حيث هي جزء من نظام ، لا تضطلع بدلالة فحسب بل بقيمة على وجه الخصوص [...] و ضمن لغة واحدة إن جميع الكلمات التي تعبر عن أفكار متشابهة يحدد بعضها بعضا [...] و هكذا فقيمة أي لفظة تتحدد بمحيطها [30][...] ولو كانت مهمّة الكلمات تمثيل تصورات موجودة مسبقا لكان لكل واحدة منها ما يقابلها تماما في لغة أخرى غير أن الواقع هو غير ذلك "[31] ففي المثال العربي التالي : " تزهر الأوراق الصفراء المُتَشْرِنَة " [...] " مُتَشْرِن " هي صفة مشتقة من الاسم الجامد " تشرين " (octobre) [...]، و لكن هذه الصفة غير متوفرة في الفرنسية . و لذا نجبر على تبني الترجمة التالية : Les feuilles jaunes d'octobre brillent "[32]

يقول أ .مارتيني " إن كلمات مثل : prendre في الفرنسية ، وtake في الانجليزية ، و nehmen في الألمانية ، و brat في الروسية ، و التي نعتبرها متطابقة ، لا تُستعمل دائما في نفس الظروف أو ، بمعنى آخر ، لا تغطي، بدقة ، نفس المجال الدلالي"[33]. و تفسير ذلك أن الكلمات ، في كل لغة ، تكون مرتبطة –

إلى جانب كونها تحتوي معاني معجمية تعيينية – بمجالات دلالية مختلفة تسمح بتوزيعها عبر أنظمة دلالية مغلقة سماها علماء الدلالة البنويون حقولا دلالية [34] و"الحقل الدلالي يتجلى في كون "الدائرة الدلالية " (sphère sémantique) لكلمة ما في لغة من اللغات ليست هي الدائرة الدلالية عينها لكلمة مماثلة في لغة أخرى "[35] . و مثال ذلك ما يمكن أن تترجم إليه كلمة مثل : "خفي" إلى الفرنسية :

- caché (حب خفي amour caché)
- secret (باب خفي Porte secrete)
- invisible (سلك خفي Fil invisible)

و في المقابل نجد أن كلمة فرنسية مثل الفعل : Passer تترجم إلى العربية بـــ:

- مرَّ (مرّت السيارة
- تقدم (تقدّمْ أمامي passez devant moi) .
- أمضى (أمضيت الامتحان J' ai passé l'examen) .

من هنا نخلص إلى النتيجة التالية : " أن نتعلم لغة أخرى ليس معناه أن نضع موسومات جديدة لأشياء معروفة ولكن أن نتعود على التحليل ، بطريقة مختلفة ، لما يشكل موضوع التواصل اللساني "[36].

إضـــافةً إلـــى مـــا سبق إن " اختلافات التحليل [...] تتجلى كذلك ضمن سلّم الاختـــيار ذلك الذي يسعى الناس في ترتيبه عند كل موضع من الخطاب ؛ فحيث يكـــون للفرنســـي حق الاختيار بين اللون الأزرق و الأخضر والرمادي من أجل تـــرجمة أحاسيســـه لا يكون للبريطاني و الغالي حق التصرف إلا في كلمة وحيدة تشـــمل جمـــيع الألـــوان الثلاثة (الأزرق، والأخضر ، و الرمادي) هي كلمة :

glas " [37] . و إذا كانـــت اللغة الفرنسية، مثلا، لا تفرق بين المذكر والمؤنث إلا على مستوى ضمائر الغائب (il , elle / ils , elles) فإن اللغة العربية تفرق بين المذكـــر والمؤنث على مستوى ضمائر الغائب (هو ، هي/ هم، هن) ، و كذلك على مستوى ضمائر الخطاب . (أنتَ، أنتِ / أنتم ، أنتن) .

إن ممارســـة الـــترجمة فـــي ضوء هذا التصور لتبدو مفتوحة على الكثير من الصـــعوبات ذلك أن نقل المعنى من لغة إلى أخرى ينهض بعملية معقدة لا تسمح للتطابق أن يتم بكيفية تامة إلا إذا صادفه تحريف يصيب نظام إحدى اللغتين ؛ فما إن نلـــج مجـــال اللسانيات التقابلية Linguistique contrastive حتى نجد أن الترجمة ، من حيث هي هدف للمطابقة ، عملية غير ممكنة على الإطلاق .

غـــير أنـــه " في حالة الاصطلاح العلمي يمكن للمترجم أن يتجاهل التفاصيل التقنية [أي إجراءات التحليل اللساني]، ما دام يتعامل مع نظام كبير يتميز بندرة الوقـــوع فـــي المشـــترك اللفظـــي و حالات الالتباس (إذ تكون ، لديه ، العلاقة محدودة جدا بين العلامة والشيء) " [38] و في هذا ما يمكّن المترجم من أن يحقق المطابقة بين اللغتين بطريقة سهلة نسبيا خلافا لعملية الترجمة في غير هذه الحالة (مـــثلما هـــو الحـــال في ترجمة النصوص الأدبية) أين تكون الحمولة الدلالية للوحـــدات اللسانية مشتملة على مجموعة من الإيحاءات والظلال المعنوية أو على مجموعـــة من المعاني الملبسة والمتداخلة التي كثيرا ما يعجز المترجمون عن أن يجدوا لها مقابلا في اللغة المنقول إليها.

2 – مســـتوى الأبنية و التراكيب : في هذا المستوى من الاختلاف يبرز عمل العلاقـــات الـــنحوية التي في ضوئها يستدل الدارسون على صور المنطق البياني الـــذي تعمـــل به اللغة الواحدة و الذي على أساسه تتقابل مع باقي اللغات و تتميّز

عـــنها ؛ فـــإذا كانت اللغة العربية ، مثلا ، تعمل بمبدأ النظام المفتوح systeme ouvert فـــي القـــيم التقابلية لدلالة زمن الفعل بناءً على أن نظام الزمن في الفعل العربـــي يقـــوم على دلالتين : دلالة صرفية صيغية افتراضية virtuelle ترتبط باللغة أكثر مما ترتبط بالكلام ، ودلالة نحوية مفتوحة على السياق بنوعيه ومتحققة actualise بفعل القرائن التي تقتضيها أغراض الكلام ؛ ففي صيغة "يكتبْ " مثلا من قولنا : "لم يكتبْ محمدٌ درسَه " دلالتان زمنيتان : دلالة صرفية افتراضية هي دلالـــة المضارع بزمنه الافتراضي الدال على الحال أو الاستقبال ، ودلالة نحوية مـــتحققة بدخـــول "لـــم " على الصيغة مانحةً إياها دلالة المضي . و يتجلى مبدأ الانفـــتاح فـــي نظام زمن الفعل العربي في أنه ليس زمنا صيغيا temps modal مغلقـــا كما هو الحال في نظام زمن الفعل الفرنسي الذي تتحدد فيه دلالة الزمن – بشـــكل أساسي – بحسب الدلالة الصيغية و الشكلية للفعل و قد كان هذا الانغلاق ســـببا في كثرة صيغ أزمنة الفعل الفرنسي و أشكاله في مقابل الفعل العربي الذي يـــبدو مفـــتقرا إلى الأزمنة الصيغية بينما تكثر فيه الدلالات الزمنية باعتبار جهاته الموكلة إلى القرائن السياقية .

و مـــن هـــنا تنهض الصعوبة في تحقيق الترجمة بصورة دقيقة كاملة إذ كيف يمكنـــنا ترجمة دلالة زمنية ما في الفعل الفرنسي بأخرى في الفعل العربي ترجمةً متطابقةً بينما تعود القيم النحوية و الصرفية لكل من الفعلين إلى طريقتين بيانيتين مختلفتيـــن علـــى النحو الذي تتبعناه . فلكي نترجم ، إلى العربية ، عبارة فرنسية مـــثل : " Si le proffesseur lisait la question l'étudiant répondait immédiatement " لا يصح أن نحافظ على التطابق التام بأن نقول : " إذا كان

الأســـتاذ يقرأ السؤال كان الطالب يجيب على الفور " ، بل الترجمة الصحيحة هي أن نقول : " إذا قرأ الأستاذ السؤال كان الطالب يجيب على الفور " .

و من أمثلة الاختلاف على مستوى المنطق البياني للعلاقات النحوية و الدلالية اخـــتلاف اللغات من حيث أنظمة جملها ؛ فنظام الجملة العربية ، مثلا، يسمح لها باتخـــاذ شكل مطاطي يتمثل في جواز التقديم و التأخير مع المحافظة على المعاني الـــنحوية للوحدات خلافا لما نجده في بعض اللغات الأوروبية مثل الفرنسية التي يقـــوم نظام جملتها على احترام مواقع الوحدات : ففي قولنا مثلا :أكرمَ محمدٌ علياً يمكـــنها أن تتـــنوع بقـــبولها التحويلين التاليين : أكرمَ علياً محمدٌ ، و علياً أكرمَ محمـــدٌ، و يمكننا أن نضيف إليها كذلك جملة : " محمدٌ أكرمَ علياً " إذا ما ألغينا – اســـتنادا إلـــى رأي النحاة الكوفيين [39] – تحفُّظ النحاة البصريين الذين يعتبرونها جملة اسمية يتحول فيها الفاعل إلى مبتدأ والفعل إلى جملة للخبر .

و للكشـــف عن بعض سمات نظام الجملة الفرنسية نتخذ عبارة " Paul bat Pierre " و هـــي المثال الذي ساقه مارتيني في كتابه " مبادئ اللسانيات العامة " مؤكـــدا به على ضرورة احترام المواقع عند تحديد وظائف الوحدات . إن المثال الفرنســـي الســـابق يتحول إلى جملة أخرى إذا ما تم تحويل الفاعل و المفعول من موضعيهما على الشكل التالي : "Pierre bat Paul" ذلك أن الفاعل و المفعول في الفرنسية هما من صنف الوحدات التي يجب أن تتحدد وظيفتها وعلاقاتها مع باقي الوحـــدات عـــن طريق موضعها خلافا للوحدات التي تحتوي ضمنيا علاقتها مع الســـياق (مـــثل ظروف الزمان و المكان) و يسميها مارتيني المونيمات المكتفية بذاتها monemes autonomes ، أو التي يمكن إضافتها إلى الوحدات الرابطة ،

مثل الجار و المجرور في اللغة العربية ، و يسميها المركبات المكتفية بذاتها syntagmes autonomes[40].

و للإمام الشاطبي ، في موافقاته ، بيان تمثيلي دقيق لهذه المسألة يتناول فيه اختلاف العربية عن لغات العجم لا مندوحة لنا من سوقِ قدرٍ معتبرٍ منه لأهميته ، يقول فيه : " للغة العربية – من حيث هي ألفاظ دالة على معانٍ – نظران : أحدهما : من جهة كونها ألفاظا و عبارات مطلقة ، دالة على معانٍ مطلقة ، و هي الدلالة الأصلية . والثاني : من جهة كونها ألفاظا و عبارات مقيدة ، دالة على معان خادمة و هي الدلالة التابعة .

فالجهة الأولى هي التي يشترك فيها جميع الألسنة ، و إليها تنتهي مقاصد المتكلمين ، و لا تختص بأمة دون أخرى [...] و أما الجهة الثانية فهي التي يختص بها لسان العرب [...] و ذلك أنك تقول في ابتداء الإخبار "قام زيد " إن لم تكن ثمة عنايةٌ بالمخبر عنه بل بالخبر ، فإن كانت العناية بالمخبر عنه قلت " زيد قام " ، و في جواب السؤال أو ما هو منزل تلك المنزلة " إن زيداً قام " ، و في جواب المنكر لقيامه " و الله إن زيدا قام " ، و في إخبار من يتوقع قيامه أو الإخبارَ بقيامه " قد قام زيد " أو " زيد قد قام"، و في التنكيت على من ينكر " إنما قام زيد " . ثم يتنوع أيضا بحسب تعظيمه أو تحقيره – أعني المخبر عنه – وبحسب الكناية عنه و التصريح به ، وبحسب ما يُقصد في مساق الأخبار ، و ما يعطيه مقتضى الحال ، إلى غير ذلك من الأمور التي لا يمكن حصرها . و جميع ذلك دائر حول الإخبار بالقيام عن زيد . [...] فإذا ثبت هذا فلا يمكن من اعتبر هذا الوجه الأخير أن يترجم كلاما من الكلام العربي بكلام العجم على حال"[41] .

إن ما ذكره الشاطبي في النص السابق من أمثلة مختلفة لبعض القوانين البيانية الخاصـــة باللسان العربي لا ينبغي أن يُوهمنا أنه حكر على هذا اللسان دون سواه وإنما ذكر الشاطبي ما ذكر في سياق بيانه لصعوبة الترجمة من اللسان العربي إلى غيره فيما يتعلق بـــ" ترجمة " القرآن الكريم بشكل خاص ، دون أن ينفي الصعوبة عـــن الترجمة من لغة إلى أخرى بشكل عام ، فهو يقول في نفس السياق : " فكما أن لسان بعض الأعاجم لا يمكن أن يُفهم من جهة لسان العرب ، كذلك لا يمكن أن يُفهـــم لســـان العـــرب مـــن جهـــة فهـــم لســـان العجـــم ؛ لاختلاف الأوضاع و الأساليب " [42].

و نظرا لما تعرفه اللغات البشرية من الاختلاف البيّن في أنظمتها النحوية فإن المـــترجم يجـــد نفســـه مضطرا لأن ينطلق من الفهم قبل الشروع في عملية النقل اللساني . يقول أوركاييني : " يبدو واضحا أن الترجمة (حتى حينما تكون مجراةً داخل اللغة الخاصة بالمترجم) لا بدَّ لها – حتى تكون صحيحة و مقبولة – من أن تكـــون مســـبوقة بعملـــية الفهم . الفهم يكون أولا ، ثم بعد ذلك اكتشاف الأدوات اللســـانية الملائمـــة للمطابقة ، ثم الترجمة . نحن لا نترجم من أجل أن نعرف بل نعرف من أجل أن نترجم ضمن الحدود التي نضعها داخل العملية ذاتها ." [43]

إن الفهـــم لا يـــتحقق للمـــترجم إلا بأن ينطلق من المستوى النحوي ضمن ما تفضـــي إليه العلاقات النحوية من معان وظيفية يتم بواسطتها فهم المعنى الدلالي المرتـــبط بأغـــراض التواصل و ما ذلك إلا لأن الإعراب فرع المعنى مثلما ذكره نحاتـــنا القدامـــى ، و مـــثلما كشف عنه عبد القاهر الجرجاني حينما بين أن نظم الكـــلام، من أجل تحقيق التواصل ، لا يتم إلا بتوخي معاني النحو ، و ذلك بأن " تتحد أجزاء الكلام و يدخل بعضها في بعض و يشتد ارتباط ثان منها بأول ، و أن

تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا ، و أن يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك " [44] .

3 – التصور الثالث : يطرح بعض اللسانيين المحدثين تصورا ثالثا يعد أعمق وصفا و أوسع تناولا لظاهرة الاختلاف بين اللغات من التصورين السابقين ذلك أنه تصور يتجاوز مستوى الواقع اللغوي realite linguistique إلى مستوى الواقع الخارج عن المدى اللغوي realite extra-linguistique ، و يتجاوز النظر في العلاقة اللسانية بين اللغة المحلِّلة و واقع التجربة المحلَّل إلى النظر في العلاقة الجدلية بين اللغة و الفكر .

في المرحلة الأولى لدراسة علاقة اللغة بالفكر " ساد الاعتقاد مدةً طويلةً بأن بنى اللغات نتيجةٌ مباشرةٌ ، إلى حد ما ، لبنى الكون (من جهة) وبنى الفكر الإنساني الشامل (من جهة أخرى) "[45] . و منذ مطلع القرن العشرين بدأت مرحلة ساد فيها اعتقاد معاكس يدعو إلى ضرورة الفصل بين اللغة والفكر و بين اللغة والواقع في ظل الموقف الابستمولوجي المنسوب للسانيات البنوية على يد مؤسسها الأول دي سوسير و القاضي بالقطيعة مع مبادئ الفكر اللساني التقليدي الذي كان من مقولاته الكبرى أن تُوكَل إلى اللغات – مهما اختلفت و تباعدت – مهمة تمثيل الفكر الإنساني عن طريق الخضوع لقواعد المنطق الأرسطوطاليسي التي يقول عنها إ .بنفنيست أنها لم تكن " سوى نقل، باصطلاحات الفلسفة ، لأصناف لغوية خاصة باللغة اليونانية " [46]. و " لاحظ شارل سيروس، و هو يحاول إقامة الدليل إلى أن المنطق و النحو لا يتوازيان ، أن هذا الرأي الخاطئ [يقصد الرأي القائل بأن منطق أرسطو هو مرجع كل اللغات] يعود إلى " أننا كنا مخدوعين بمقولات عفوية في اللغة اليونانية "[47].

و قبل هذه المرحلة بعقود من الزمن ظهرت - في حركةٍ بطيئةٍ - فكرة جديدة استغرق تململها وانتشارها في أوساط الباحثين اللسانيين زهاء القرن من الزمان . كانت بداية هذه الفكرة على يد العالم اللساني الألماني ولهلم فون همبولت (1767 – 1835) . و يقوم مضمون هذه الفكرة على فلسفةٍ " ترفض اعتبار اللغة أداة عمياء للتعبير بل مبدأ فاعلاً يفرض على الفكر جملةً من التمييزات والقيم: يتضمن كل نظام لغوي تحليلا للعالم الخارجي خاصا به ومختلفا عن تحليل سائر اللغات أو عن تحليل اللغة نفسها في سائر مراحلها"[48]. ويرتبط تاريخ هذه الفكرة عند همبولت بدراسته العرقية التي كان ، من خلالها ، يدفع بالإيديولوجية الرومانسية الألمانية إلى حدودها القصوى في سياق ما يشير إلى أن الشعب مصدر كل ثروة ثقافية ، و أن اللغة هي الوسيلة التي يتكون بها التفكير أي أنها تعبر عن الروح القومية [49].

ظلت هذه الفكرة مغمورة لزمن طويل قبل أن يتلقفها لفيف من اللسانيين البنويين و يعيدوا صياغتها مع شيء من التدقيق و التقويم ليجعلوا منها نظرية كاملة متكاملة ، نذكر من بينهم: ستيفان أولمان S. Olman، ويوست تزير J.Trier ، و بنيامين ورف B.Whorf، ولويس يالمسليف L.Hjelmslev، وإدوارد سابير E.Sapir. يقول ب.تزير : " كل لغةٍ نظامٌ يصطفي من الواقع الموضوعي و على حسابه . و كلُّ لغةٍ تخلق صورة للواقع كاملة و مكتفية بنفسها، و تبني هذا الواقع على طريقتها ، و بالتالي تثبت منه العناصر الخاصة بها "[50]. ويقول هيلمسليف : " لا يمكننا أن نصل ، عن طريق الوصف المادي للأشياء ، إلى تحديدٍ مفيدٍ للاستعمال الدلالي المقبول في جماعةٍ لسانية ما بينما يمكننا تحقيق

ذلك عن طريق القيم و الأعراف و التصورات العامة التي تتبناها تلك الجماعة" [51].

لم تعد اللغة عند الهمبولتيين هي ذلك النظام المكون من العلامات أو القيم Valeurs (دي سوسير) أو الوظائف Fonctions (مارتيني) أو الصور Figures(يالمسليف) فحسب بل هي كذلك نظام "تنتظم فيه ثقافيا الأشكال والفصائل التي بها يتصل الفرد ، و يحلل الطبيعة ، و يلاحظ ، أو يتغاضى عن هذا النمط أو ذاك من الظواهر و العلاقات ، و يُعمل طريقته في التفكير ، و يبني صرح معرفته للعالم ."[52]

تكمن وجاهة هذه النظرية الهمبولتية في ميدان الترجمة في أنها تنطوي على تصور لساني يتجاوز الوصف المادي و التحديد اللغوي المنتظم في التعبير عن عالم الأشياء و التجارب إلى مراعاة المضامين الاجتماعية والتصورات العامة التي تتحرك بها اللغة " بصفتها شبكة من الرموز المعبرة عن الواقع الفيزيائي والاجتماعي لجماعة من الناس "[53] يقول سابير : " إن الذي يعبر ، بكل دقة ، عن المحيط الفيزيائي لمستخدمي اللغة هو معجم هذه اللغة . و يمكننا ، في الواقع ، تعريف المعجم الكامل للغة ما بأنه بمثابة بيان جرد مركب من جميع الأفكار والاهتمامات و الأعمال التي تثير انتباه المجتمع "[54] .

و لعل في هذا ما يؤكد لنا ، من جانب ، بساطة التصور الذي يمنح للكلمات وظيفة التعيين لعالم التجربة، و من جانب ثان يفسر لنا عجز المترجم عن أن يجد المقابل في معجم لغة ما لكلمات معجم لغة أخرى مثل الكلمات المترادفة لبعض الأسماء كالسيف ، و الأسد ، و الإبل ، و الخيل ، و غيرها مما يتصل ، في اللغة العربية ، بالواقع الفيزيائي لبيئة العرب ، و مثل أسماء أصناف التمور المختلفة

التـــي لا يعـــرف مـــنها الأوروبي ، مثلا ، سوى ما يرتبط – في ظل اختيارات اجتماعـــية معينة – بواقع بيئته الذي لا يعرف هذا النوع من الثمار . و قد تشترك اللغـــات في تحليل واقع فيزيائي واحد غير أن الاختلاف يظل قائما فيما بينها لأن طريقة التحليل الترميزي و سلطة الواقع الاجتماعي هما اللذان يتحكمان في اختيار الكلمات و في توجيه حمولاتها الدلالية المعبر عنها في ذلك الواقع . يقول سابير : " إن الواقـــع الفيزيائـــي لا يـــتجلى فـــي اللغـــة إلا مـــن حيث هو متأثر بالواقع الاجتماعي"[55] . و هنا يتجلى مكمن الصعوبة في انتفاء المطابقة بين اللغات ، ذلك أنـــه " يجـــب ، من خلال المحيط الاجتماعي ، إدراك مختلف قوى المجتمع التي تصـــوغ حـــياة كـــل فرد وفكره . و من بين أهم هذه القوى نذكر الدين ، و القيم الخلقية ، وشكل النظام السياسي ، و الفن "[56].

و مـــن الأمثلة الدالة على سلطة الواقع الاجتماعي في بناء معجم اللغة العربية ما يذكره الثعالبي في " فقه اللغة و سر العربية " في فصل تقسيم المشي : " الرجل يسعى ، و المرأة تمشي ، و الصبي يدرج ، و الشاب يخطر ، والشيخ يدلف "[57] . و تفســـير ذلك أن السعي كما ورد في لسان العرب هو " عدوٌ دون الشدّ "[58] و في ذلـــك علامـــة القوة والبطش و هو ما ينسب للرجل و لا ينسب للمرأة في الحس العربي القديم .

و مـــن أمثلته كذلك حقل الأسماء و الصفات المرتبطة بالمرأة في حس العربي مثل : الحرة ، و الأمة ، والسبية ، و الخادمة ، و البكر ، و الثيب ، و المحصنة ، و المطلقـــة ، و العـــانس ، و الطفلة ، و الصبية ، و الفتاة ، والمرأة ، و الكهلة ، والعجـــوز ، و ذوات الخـــدر ، و ذوات الـــرايات . و حقل أغراض المرأة و ما يخـــتص بها مثل : الهودج ، و الطيب ، و الكحل ، والحناء ، والحلي ، والحياء ،

والتدلل ، والحنان ، والعطف ، والعار ، والفضيحة، والشهوة ، والحب ، والغيرة، والإغـواء ، و غـيرها من الأسماء و الصفات [59] التي تتعالق بعضها مع بعض دلالـيا وصوتيا و صرفيا ضمن منظومة نفسية و عقلية متميزة لا يمكن بأي حال مـن الأحـوال أن نعثر لها على مقابل في اللغات الأخرى إلا على سبيل التقريب البعيد .

لئـن كـان الاخـتلاف بين لغتين على مستوى نظاميهما الترميزيين لا يشكل صعوبة حقيقية في الترجمة من حيث إنه لا يمنع من إمكان التطابق التقريبي الذي لا يسـتند إلى فعل الاختيار و التصرف بقدر ما يستند إلى تحديدات تقنية تفرضها قواعـد اللغتين في المقابلة اللسانية بينهما ، فإن الاختلاف بينهما على مستوى ما تتضـمنه ألفاظهمـا من وجوه دلالية مختلفة و على مستوى ما تعبر عنه الرسائل الكلامـية ، فـي كـل مـنهما ، من قيم اجتماعية وأعراف وتصورات لهو عين الصعوبة بل هو منشأ الصعوبة كلها .

"و لعـل من أصعب المشكلات التي تواجه الترجمة الصحيحة تلك التي تتصل بدلالة الكلمات و حدود معانيها بين لغة و أخرى . فإذا ما خرجت كلمة من بيئتها الاجتماعـية إلـى بيـئة ثانـية أي إلى لغة أخرى احتاج المترجم إلى كبير عناء للحصـول على ما يرادفها في الدلالة لتؤدي المعنى المقصود لنفس الدلالة أو ما يقـرب مـنها"[60]، ذلك أن "الانتقال من لغة إلى أخرى يستلزم الفهم الكامل للوقائع اللسـانية المستحضرة في اللغة المراد ترجمتها . فالدلالة لا تتحقق بمجرد المرور مـن نظام للرموز إلى آخر [...] لا بدَّ من معرفة الحقيقة المستحضرة من أجل إنجـاز تواصـل صحيح "[61]." فعبارة nous demandons الفرنسية ترجمت إلى

الانجليزية we demand أي" نحن نطالب " بعكس المقصود منها we request " نحن نرجو "[62].

و بعد ، يمكننا القول إن ظواهر الاختلاف ، في كل لغةٍ ، تبدو متصلةً بتنظيم خـــاص لمعطـــيات الـــتجربة يكون مسؤولا عن ثلاث وظائف تواصلية كبرى : الأولـــى: هـــي الطريقة البيانية التي يتم بها التعبير عن العالم وتقسيمه وفق تحليل ترمـــيزي خـــاص لمعطياته ، و الثانية : هي الخلفية الفكرية التي يتم بها تصور العالم ، و تفسبيره والحكم عليه وفق العقلية و النفسية السائدتين بين أهل تلك اللغة، و الثالثة : هي الاختيار الدلالي المرتبط بخصائص الواقع الفيزيائي الذي يعيش فيه أهل تلك اللغة . إن النتيجة التي نرى أن البحث قد استقر إليها من هذه النقطة هي أنه بسبب الاختلاف والتباين في هذا التنظيم المعقد من كل لغة يعجز المترجمون عـــن الوصول إلى درجة المطابقة بين اللغات ، كما يعجزون عن تحقيق أغراض التواصل في صورتها البيانية الكاملة .

و في ظل تمسكنا بهذه النتيجة و انغلاقنا عليها لا نملك إلا أن نقول إن الترجمة عملية غير ممكنة ، و لكن ما إن نلتفت إلى ظاهرة تناقل العلوم و الثقافات في كل اللغـــات مـــن حولـــنا في حاضرنا و ماضينا حتى نكتشف أن الواقع غير ذلك ؛ فالترجمة موجودة منذ آلاف السنين . و "ربما أمكننا القول [على حد تعبير جورج مونان] إن وجود الترجمة هو فضيحة الألسنية المعاصرة "[63] .

و الحقـــيقة أن الدراســـات اللســـانية المعاصرة بذلت جهودا لا يستهان بها للوصول إلى صياغةٍ للتحليل اللساني يمكنها بلوغ ترجمة ممكنة قريبة من المثالية و الكمـــال . و قد تمحورت هذه الجهود حول فكرة الانطلاق من اكتشاف المفاهيم

الـــنحوية الكلية للسان البشري من أجل ما يحقق إمكانية قبول اللغات البشرية لأن تقاس بمقياس واحد .

و الســـؤال الذي يطرح نفسه في وجه هذه الدراسات هو : هل يمكن اختراق الأنظمة النحوية المختلفة للوصول إلى كليات نحوية ؟ . يقول جورج مونان :" إذا اســـتطعنا أن نثبـــت أن وراء علوم النحو التامة الاختلاف حدا أدنى من الوظائف الكبيرة و العلاقات النحوية المشتركة الكبيرة فنظرية الترجمة لا بد رابحة "[64]

و قـــد حاولـــت ، فعلا ، بعض النظريات اللسانية المعاصرة تبني هذا الرهان الطموح باهتمامات متفاوتة وآليات منهجية متباينة : نذكر من ذلك مثلا ما عرضه يالمســـليف في نظريته الجلوسيمية التي يدعو فيها إلى الاهتمام بدراسة جنس اللغة l'espèse langue باعتبارها " الموضوع الرئيس و الحقيقي للسانيات البنوية "[65]، و إلـــى توجـــيه الـــبحوث المعتمدة حول اللغات الخاصة لكي تتأسس على البنية النموذجـــية لسائر اللغات و تتوخى مباشرة تفسيرها[66]. يقول : " إن مهمتي الأولى و الهامة ستكون تفسير البنية القاعدية للغة ، و من خلال هذه البنية أدرك السمات الملازمـــة لأي لغـــة [...] و من جانب آخر سألغي في هذا البحث الأولي جميع السمات غير المشتركة بين اللغات"[67] . و هذا ما جعله يعتقد أن " أي نص في أي لغة – بالمعنى الواسع للفظ – يمكنه أن يُترجم إلى أي لغة غير محدودة بينما يكون الأمـــر علـــى خـــلاف ذلك مع اللغات المحدودة " [68]؛ بناءً على أن اللغات غير المحـــدودة تصـــلح لأن تعبر عن أي دلالة ممكنة بينما لا تُعنى اللغات المحدودة ، مثل الصيغ الرياضية ، سوى بقسم من الدلالات النهائية [69] .

غـــير أن طمـــوح يالمسليف لم يتوقف عند هذا الحد فهو لا يكتفي بالبحث عن بنـــية أساسية للغات الطبيعية أو ما يسميه باللغات اللسانية فحسب بل حتى اللغات

"غير اللسانية " يمكنها أن تصبح فروعا مما سماه بالبنية السيميائية العامة . أي أنه يهدف إلى بلوغ " نظرية عامة للعلامات التواصلية (أي نظرية عامة للسيميوطيقا) تعين على إنجاز " لغة عليا " للترجمة الآلية "[70] . و لذلك نجده يدعو بشكل صريح إلى تحرير اللغات من مادتها اللسانية حتى تكشف عن حقيقتها عبر علاقات نحوية و منطقية عامة . " و في هذا المستوى من التصور اليالمسليفي لا يهم ما إذا كان مقابل المعنى صوتا أو كتابة أو أي نظام سيميائي آخر بديل للغة بقدر ما يهم تحول هذا المعنى إلى وحدة (كيفما كانت مادتها أو ماهيتها) ذات وظيفة سيميائية أي علامة " [71]. لكن ما جاء به يالمسليف في هذا الطرح النظري الموغل في التجريد يظل عاجزا عن الوصول إلى نتائج عملية ملموسة رغم قوة أهدافه الطموحة ، ورغم ما تغري به مغامرتها من جلال الغرض و جدية البحث وطرافة الموضوع [72].

و إلى جانب يالمسليف كرس نوام تشومسكي بعض جهوده لاستخراج ما سماه ببنية النحو الكلي لسائر اللغات من البنى النحوية الخاصة في إطار ما سماه بالكليات النحوية . لقد تمكن تشومسكي من إحياء دراسة النحو العام التي دعا إليها النحاة الفلاسفة (و يسمون كذلك العقلانيين) حينما يرون أن اختلاف اللغات يكون قليلا حينما يتم التعرض لبناها العميقة بينما يمكن الحصول على تنوعات واسعة ضمن مظاهرها السطحية [73] . وفي سياق الاعتراض على هذا المبدأ اللساني هناك من يعتقد " أن الانثروبولوجيا الحديثة أثبتت سوء المصادرات المأخوذة من النحو الكلي لدى العقلانيين مُبيّنةً ، عن طريق الدراسة التجريبية ، أن اللغات يمكنها – في الواقع – أن تُبرز فيما بينها اختلافا كبيرا "[74] ذلك أن البحث الانثروبولوجي ينطلق ، أساسا ، من ظاهرة الاختلاف بين اللغات البشرية . لكن

تشومسكي يرد على أصحاب هذا الاعتقاد أن اكتشافات اللسانيات الانثروبولوجية تبدو محدودة – بشكل كامل – بالمظاهر السطحية لبنية اللغة [75] . و بالتالي لا ينبغي الاستناد إلى أحكامها و تفسيراتها لما يمس البنى العميقة للغات . و يؤكد تشومسكي أنه إذا كان هنالك احتمال لأخطاء حقيقية في مبدأ النحو الكلي فإن هذه الأخطاء آتية من عدم معرفة الطبيعة المجردة للبنية اللسانية و من النقص فيما يُعتمد من الشروط المتينة والمحددة حول شكل أي لغة إنسانية " [76].

و تستمر الجهود و تتواصل و يظل الأمل متصلا بإمكانية الحصول على كليات نحوية من أجل التأكيد على وجود بنية لسانية أساسية ترجع إليها جميع اللغات و من أجل بلوغ ترجمةٍ تكون كفيلة بتقريب المسافات البعيدة بين الأمم وتحقيق التواصل فيما بينها في أحسن صورة من الإدراك و التفاهم . و الحقيقة أن معظم النظريات التي عرفها علم اللسان الحديث تصب في هذا المضمار ؛ فمن التحليل التقطيعي لأندري مارتيني إلى التحليل اللساني باعتماد المكونات القريبة للتوزيعيين إلى جهود علماء النص المتجهة نحو تأسيس نحوٍ عام يصلح لأن يكون قانونا كليا تخضع له جميع النصوص الممكنة في كل اللغات . و مع كل هذه الجهود اللسانية المتواصلة إلا أن إشكالية تعذر الترجمة ظلت أمرا قائما في ميدان العاملين بها رغم كثرة الوعود و استمرار التحديات .

يخلص جورج مونان ، في آخر كتابه القيم " المسائل النظرية في الترجمة " بعد استعراضه لأبرز النظريات المهتمة بدراسة الكليات النحوية ، إلى القول : "هذه التحليلات التي ينبغي الرضوخ لها ، يبدو أنها تحكم على المترجم باليأس نهائيا : فالكليات لا تصلح لشيء ، على الأقل فيما يتعلق بالنحو " [77]. غير أن جورج مونان لا يقنع بهذه النهاية الفاشلة و يستمر ، عليدا ، في محاولة إيجاد

السـبل الكفيلة بالقضاء على ظاهرة ما سماه بتعذر الترجمة . فكان من ضمن ما توجه إليه أن الوضع الذي تكون فيه الترجمة أكثر احتمالا و كمالا هو حينما تكون "السمات الدلالية لموقف [مقام] ما أدق وصفا و تحديدا و عدا (و هو حال جميع الميادين العلمية) مهما كان البون بين اللغتين المنقول منها و المنقول إليها واسعا ، و مهمـا كانـت عدم قابلية نظاميهما النحويين للقياس بمقياس واحد "[78]. أي أنه يرى أن تطابق المقام (الموقف) يقلص من تنافر الأنظمة النحوية [79]. فهو يقول : "يفسر هذا [أي التحليل اللساني الذي ينطلق من مراعاة تطابق المقام في الترجمة] لمـاذا توجد الترجمة أو يمكن أن توجد كلما وجدت مواقف مشتركة أو متشابهة ، ويفسـر خصوصا لماذا تكون الترجمة أشد احتمالا و كمالا " [80] . و يقول أيضا : " إن اللجـوء المنهجي إلى الموقف غير اللغوي كعنصر إرجاع يسمح أخيرا بفهم الـترجمة (تـرجمة تنافر الأنظمة النحوية) لا كخصيصة ذاتية مرتبطة ارتباطا مسبقا بطبيعة اللغة عموما أو بطبيعة لغتين خاصتين ، بل كحدث " [81].

و الحقيقة أن دراسة المقام (الموقف) نالت في اللسانيات الحديثة نصيبا معتبرا مـن الاهتمام ؛ يتجلى ذلك بشكل خاص لدى لسانيي مدرسة جنيف (شارل بالي وألـبرت سيشهاي و هنري فراي) الذين حرصوا – مختلفين في ذلك مع أستاذهم دي سوسـير – على تحويل منهج اللسانيات البنوية من الاهتمام بقواعد اللغة إلى الاهـتمام بقواعـد التعبير الكلامي من خلال ما سموه بـ " لسانيات الكلام " و قد كانـت أعمالهم ، بحق ، إرهاصا واضحا لما انبنت عليه فيما بعد مبادئ اللسانيات التداولية التي جعلت من المقام غرضا جوهريا في بحوثها اللسانية .

رغم شرعية الموقف اللساني القاضي باللجوء إلى المقام من أجل إزالة التنافر بيـن الأنظمـة النحوية في عملية الترجمة إلا أنه يبقى مشروعا مجازفا تحيط به

الكثير من المخاطر ، . إن خطورة ما يدعو إليه جورج مونان تكمن في أن اعتماد مبدأ القول بتقليص الاختلاف بين الأنظمة النحوية قد يهدد بطمس معالم الخصوصية في واقع القيم والأعراف التي تستمد منها كل أمة وجودها ، و بزوال الخصائص النوعية المتمثلة في الطرائق البيانية المختلفة لأنظمة اللغات . و في هذا ما يدفع إلى انصهار البنى الاعتقادية والفكرية للأمم في بوتقة الانسياق وراء توحيد المقامات (المواقف) اللسانية . و نخشى أن يكون ما يعرضه جورج مونان شكلا من أشكال العولمة المرفوضة التي لا يمكن أن تفضي إلا إلى هيمنة لغة الأمم الغالبة و طغيان فكرها الذي يراد لفكر الأمم المغلوبة أن يكون تابعاً له .

و دون أن نفتح في الموضوع بابا لمزايدات لا جدوى منها نقول إن واقع اللغات البشرية يقضي بأن تنافر أنظمتها النحوية يظل واقعا قائما لا يرد و لا ينكر مهما بذل من الجهد لإزالته . و هنا نتساءل أين هو الداعي الضروري و المهم الذي يستحق أن نزيل ، من أجله ، تنافر الأنظمة النحوية ؟ إن كان هو تحقيق الترجمة "الكاملة" فهذا أمر ، بصرف النظر عن كونه عملا مستحيلا ، لا فائدة منه ما دامت الترجمة التقريبية موجودة و التواصل ، من خلالها ، مؤت ثماره منذ آلاف السنين . و عليه فإن أي محاولة لخرق أنظمة اللغات أو لإزالة تنافرها ستظل عملا غير قابل للتحقيق إلا إذا تقاعس أبناء لغة ما عن المحافظة على لغتهم.

الهوامـــــش

[1] -[2] Enrico Arcaini , Principes de linguistique appliquee , Payot Paris , p/ 283 .

[3] Fedorov , A.V : Vvedenie v teorju perovoda , p / 17 – 18 et 21 – 22 نقلا عن : جورج مونان ، المسائل النظرية في الترجمة ، دار المنتخب العربي بيروت – لبنان، 1994 الطبعة الأولى ، ص : 60 .

[4] Vinay et Darbelnet , stylistique comparee, p / 23 نقـلا عـن : المرجع السابق ، ص 60 .

[5] فوزي عطية محمد : علم الترجمة . مدخل لغوي ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ص 6.

[6] جورج مونان ، المسائل النظرية في الترجمة ، ص : 60 .

[7] Cary Ed , Comment faut-il traduire ? , p / 4 . نقلا عن : المرجع السابق ، ص : 60 .

[8] المرجع السابق ، ص 60 .

[9] انظـر : بشير العيسوي : الترجمة إلى العربية . قضايا و آراء ، دار الفكر العربي – القاهرة ، الطبعة الثانية 2001 ، ص 162 – 163 .

[10] المرجع السابق ، ص 36 .

[11] فوزي عطية محمد : علم الترجمة . مدخل لغوي ، ص 23 .

[12] المرجع السابق ، ص 28 .

[13] جورج مونان : المسائل النظرية في الترجمة ، ص : 61 .

[14] المرجع السابق ، ص : 63 .

[15]- Roman Jakobson , Essais de linguistique generale , td/ Nicolas Ruwet , Editions de minuit , Paris 1963 , p / 80.

[16] انظر : Ibidem , p / 80 .

[17]- André Martinet , La linguistique Synchronique , Presses universitaires de France ,1970 , p / 12.

[18]-Louis Hjelmslev , Prolegomenes a une theorie du langage , les Editions de minuit , 1968 , p /70

[19] جورج مونان : المسائل النظرية في الترجمة ، ص 58 .

[20] المرجع السابق ، ص 63 .

[21]- André Martinet , Elements de linguistique generale , ARMAND COLIN , p / 10.

[22]- Ibidem , p / 10.

[23]- Ibidem , p / 10.

[24] انظر : De Saussure , C.L.G , p / 107 .

[25] انظر : محمد الديداوي : الترجمة و التواصل ، ص : 96 .

[26]- Roman Jakobson , Essais de linguistique generale , p / 80.

[27] القيمة valeur مصطلح سوسيري يقابله عند إندري مارتيني مصطلح الوظيفة fonction ويقابله عند يالمسليف مصطلح الصورة أو الوجه الدلالي figure .

[28] تتحدد القيم ، عند دي سوسير و عند كثير من البنويين ، بكونها تتعلق بالواقع اللغوي الداخلي realite linguistique و يراد بها المعاني الوظيفية على المستوى الصوري مثل: المعنى الصوتي ، و المعنى الصرفي ، و المعنى النحوي . أما الدلالة فتتعلق بالواقع الخارج عن المدى اللغوي realite extra-linguistique و يراد بها المعاني التواصلية المباشرة على المستوى المادي مثل : المعنى المعجمي و المعنى الدلالي (المأخوذ من العلاقات السياقية الداخلية)، و المعنى المقامي (المأخوذ من العلاقات السياقية الخارجية).

انظر مثلا : De Saussure , Cours de linguistique generale , ENAG , 2 ed 1994 , pp / 185 , 191 –192 .

[30] يقصـــد دي سوسير بهذا المحيط علاقة العلامة بما يمكن أن تترابط معه أو بما يمكن أن يحل محلها على مستوى محور الاستبدال (أو الترابط) و هذا النوع من العلاقات هو المجـــال الذي يعمل فيه التقابل من أجل تحديد قيم العلامات داخل النظام اللساني . خلافا لمفهوم المحيط بالمعنى الذي يقصده البنويون التوزيعيون و الذي هو علاقة العلامة بغيرها من العلامات على مستوى المحور التركيبي مما يسمح بالوقوف على قرائنها المخصصة لها و المحددة للفئة اللسانية التي تنتظم فيها.

[31]- Ibidem , p / 185 – 186 .

[32] جوزيف ميشال شريم : منهجية الترجمة التطبيقية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1982 ، ص :53

[33]- André Martinet , Elements de linguistique generale , ARMAND COLIN , p / 12 .

[34] انظر : الطيب دبه : مبادئ اللسانيات البنوية . دراسة تحليلية ابستمولوجية ، طبع دار القصبة ، الجزائر 2201 ، ص : 205 .

[35] Voir " E.Nida : Linguistique et ethnologie dans les problemes de la tradiction , p / 267 . نقلا عن: جوزيف ميشال شريم: منهجية الترجمة التطبيقية ، ص : 46 – 47 .

[36]- André Martinet , Elements de linguistique generale , ARMAND COLIN , p / 12 .

[37]- Martinet Andre , La linguistique synchronique , p / 11 – 12 .

[38]- Enrico Arcaini , Principes de linguistique appliquee , p/ 277 .

[39] يرى الكوفيون أن الجملة تعتبر فعلية بمجرد احتوائها على فعل مهما كان موضعه منها .

[40]- André Martinet , Elements de linguistique generale , p / 110 - 113.

[41] الموافقات ، شرح الشيخ عبد الله دراز ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ج 2 ، ص 51 – 52 .

[42] المصدر السابق ، ج 2 ، ص 51 .

[43]- Enrico Arcaini , Principes de linguistique appliquee , p/ 279 .

[44] عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز ، تصحيح محمد رشيد رضا ، مكتبة محمد علي صبيح و أولاده ، ط 6 ، القاهرة 1960 ، ص : 75 .

[45] جورج مونان : المسائل النظرية للترجمة ، ص : 85 .

[46] - Benveniste , E : Categories de pensee et categories de langue , 1958 , p / 419-429 .

نقلا عن : جورج مونان ، المسائل النظرية في الترجمة ، ص 92 .

[47] المرجع السابق ، ص : 92 .

[48] المرجع السابق ، ص : 87 .

[49] انظر : جورج مونان : تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين ، ترجمة بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق ، 1972 ، ص : 197.

[50]- Neue Jahrbücher Für Wissenscchaft u. Bildung : Dans 10 (1934) pp 428 – 449 .

نقلا عن : جورج مونان ، المسائل النظرية في الترجمة ، ص : 88 .

[51]- Louis Hjelmslev , Essais linguistiques , les editions de minuit , 1971 , p / 61

[52] جورج مونان : المسائل النظرية في الترجمة ، ص : 90 .

[53]- E Sapir , linguistique , les editions de minuit 1968 .p / 74 .

[54]- Ibidem .p / 75 .

[55] - Ibidem .p / 74 .

[56] - Ibidem .p / 74 .

[57] ابو منصور الثعالبي : فقه اللغة و سر العربية ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، ط 2 ، 2000 ، ص : 221 .

[58] لسان العرب : دار صادر بيروت ، المجلد 14 ، ص : 385 .

[59] انظر : الطيب دبه : مبادئ اللسانيات البنوية ، ص : 209 – 210 .

[60] أحمـد عودي : نحو ترجمة صحيحة ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس – لبنان ، 2001 ، ص: 08 .

[61]- Enrico Arcaini , Principes de linguistique appliquee , p/ 277 .

[62] أحمد عودي ، ص : 08 .

[63] جورج مونان : المسائل النظرية في الترجمة ، ص : 55 .

[64] المرجع السابق ، ص : 286 – 287 .

[65]- Louis Hjelmslev , Essais linguistiques , p / 33 .

[66] انظر : Ibidem , p / 33 .

[67]- Louis Hjelmslev , Prolegomenes a une theorie du langage , p/ 184.

[68]- Ibidem , p / 183 . .

[69] انظر : Ibidem , p / 183 .

[70] وفاء محمد كامل : (مقال : البنيوية في اللسانيات) عالم الفكر ، العدد 2، ص 237.

[71] الطيب دبه : مبادئ اللسانيات البنوية ، ص : 127 .

[72] انظر : المرجع السابق ، ص : 132 .

[73] انظر : Chomsky N , Le langage et la pensee , td par louis-jean calvet , Petite bibliotheque payot , Paris , 1980

[74]- Ibidem , p / 114 .

[75]- Ibidem , p / 114 .

[76]- Ibidem , p / 115 .

[77] جورج مونان ، المسائل النظرية في الترجمة ، ص : 295 .

[78] المرجع السابق ، ص : 298 – 299 .

[79] انظر : المرجع السابق ، ص : 299 .

[80] المرجع السابق ، ص : 298 .

[81] المرجع السابق ، ص : 300 .